"الإصلاح الاقتصادي في العراق في ضوء الرؤية الحكومية الورقة البيضاء أنموذجا"

أ.د. عدنان فرحان الجوارين

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عميقة في بنيته الإنتاجية تتجسد في المساهمة النسبية المرتفعة للنفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت عام 2019 نحو 44% في حين تدنت مساهمة الزراعة الى 2.6% والصناعة التحويلية الى 1.6%. وهذه النسب تعكس الطبيعة المنحرفة والمشوهة للبنية الإنتاجية في الاقتصاد العراقي التي يرتفع فيها أيضا مساهمة النفط الى 80% من الناتج السلعي في عام 2019. والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي انعكاس او نتيجة للسياسات الاقتصادية الحكومية والمتجسدة في الموازنات العامة، اذ ان الموازنة هي خطة أو برنامج عمل، تترجم فيه الحكومة سياستها الاقتصادية والاجتماعية إلى أهداف سنوية رقمية. ولذلك نلاحظ ان المساهمة النسبية المرتفعة للنفط تتوافق مع التخصيصات المالية الكبيرة لوزارة النفط التي بلغت في موازنة 2019 نحو 18.457 ترليون دينار تعادل 14% من حجم النفقات العامة، وفي المقابل ترتفع التخصيصات الاستثمارية لوزارة النفط الى 45% من اجمالي النفقات الاستثمارية. وفي المقابل لا تزيد حصة الزراعة 0.6% من النفقات العامة و 0.1% من النفقات الاستثمارية وفي الصناعة التحويلية بلغت النسبة 1%من النفقات العامة و0.3% من النفقات الاستثمارية. ولم تخصص لوزارات الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات مجتمعة سوى اقل من 4.2٪ من النفقات الاستثمارية، وهذا يعني الحد من تنويع الاقتصاد العراقي بل تأصيل وتجذير الصفة الريعية في الاقتصاد العراقي وتعميق احاديته من خلال تعاظم الاعتماد على النفط وهو مورد ناضب واهمال القطاعات الاخرى وخاصة القطاعات السلعية مما يؤدي في النهاية الى تفاقم البطالة نظرا لشحة فرص العمل التي يوفرها قطاع النفط كونه قطاع كثيف رأس المال من جهة والركود الاقتصادي الذي يضرب بقية القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

تناقش هذه الدراسة الورقة البيضاء التي قدمتها الحكومة العراقية في أواخر عام 2020 من أجل اصلاح الاقتصاد العراق اذ ادعت الحكومة ان هذه الورقة هي خارطة طريق شاملة تهدف إلى إصلاح الاقتصاد العراقي ومعالجة التحديات الخطيرة التي تواجهه والتي تراكمت على مدى السنوات الماضية بسب السياسات الخاطئة وسوء الادارة والفساد وغياب التخطيط بالإضافة إلى الاعتماد شبه الكلي على النفط كمصدر أساسي لإيرادات الدولة.

هدف البحث: يهدف البحث الى مناقشة الورقة البيضاء التي قدمتها الحكومة كبرنامج للإصلاح المستقبلي للاقتصاد العراقي وتوضيح أهم ايجابياتها وسلبياتها.

مشكلة البحث: ادعت الحكومة ان هذه الورقة هي خارطة طريق شاملة تهدف إلى إصلاح الاقتصاد العراقي ومعالجة التحديات الخطيرة التي تواجهه والتي تراكمت على مدى السنوات الماضية بسب السياسات الخاطئة وسوء الادارة والفساد وغياب التخطيط بالإضافة إلى الاعتماد شبه الكلي على النفط كمصدر أساسي لإيرادات الدولة. فهل هي فعلا كذلك؟ ماهي أبرز الانتقادات الموجهة الى هذه الورقة؟ وماهي سبل اصلاح الاقتصاد العراقي في ضوء هذه الورقة؟

Access this article online	DOI: https://doi.org/10.21928/uhdicearnc/17
Corresponding author's e-mail:	adnan352000@yahoo.com

Copyright © 2022 Adnan Farhan Abd Al-Hussein.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها " تحتوي الورقة البيضاء على العديد من النقاط السلبية التي لابد من معالجتها قبل البدء في تنفيذها من أجل أن يكون برنامج الاصلاح الاقتصادي فعالا وذو جدوى اقتصادية".

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للورقة البيضاء والاصلاح الاقتصادي

أولا: مفهوم الورقة البيضاء:

بدأ استخدام مفهوم الورقة البيضاء في الإطار الحكومي بالانتشار عندما أصدر تشرشل ورقته البيضاء في عام 1922، وهي أول ورقة صدرت تحت هذا الاسم. وتعد الأوراق البيضاء أداة للديمقراطية التشاركية وليست التزام بسياسة غير قابلة للتعديل (Audrey,1971: 180).

الورقة البيضاء هي تقرير موثوق أو دليل يعالج غالبًا المشكلات وكيفية حلها. نشأ المصطلح عندما تم ترميز الأوراق الحكومية بالألوان للإشارة إلى امكانية الوصول، مع تخصيص اللون الأبيض للوصول العام. وتستخدم الأوراق البيضاء بشكل شائع اليوم في مجالات الأعمال والسياسة والتكنولوجيا لمناقشة التحديات والقضايا التي تواجهها والحلول المتعلقة بكيفية التغلب على التحديات (CFI, 2020).

في كندا، تعد الورقة البيضاء عبارة عن وثيقة سياسية موافق عليها من قبل الخزانة ومجدولة في مجلس العموم الكندي ومتاحة للعامة (Audrey,1981:153)، "ان استخدام الأوراق البيضاء والخضراء يساعد عند عرض وتقديم السياسات الحكومية في خلق الوعي بالمشكلة السياسية او الاقتصادية ومشاكلها بالنسبة للبرلمانيين والعامّة على حد سواء، وتشجع على تبادل المعلومات وتحليلها، كما أنها تستخدم كتقنية للتعليم والتثقيف" (Henry & Deneau, 1978:33)، وفي الوقت الحاضر أصبحت الأوراق البيضاء تستخدم كوسيلة لعرض السياسات الحكومية قبل سنها كتشريعات، وهكذا فإن نشر الأوراق البيضاء يسهم في اختبار مناخ الرأي العام تجاه مسألة سياسية مثيرة للجدل وتمكن الحكومة من قياس تأثيرها المحتمل (Gordon, 2010:15).

ثانيا: مفهوم الاصلاح الاقتصادي:

يعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه مجموعة من العمليات المتدرجة الرامية إلى إحداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد، وإعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد. أي أنه تغيير في السياسات الاقتصادية من أجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات الهيكلية في اقتصاد ذلك البلد (ديوب،2006، 98).

كما يعرف بأنه مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناسبة مع ما هو متوفر من موارد داخل البلد الذي يرغب في أتباع هذه السياسات، وذلك من خلال تنسيق السياسات المالية والنقدية والتجارية، فضلاً عن وجود سياسة سعر الصرف لضمان تحقيق التوازن بين الطلب الكلي وتركيبة العرض الكلي (غيدان وحطيمان،2016، 98)، وباعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات تستهدف تحسين كفاءة الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار، وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية (عبد العزيز،2002 ،16), فالإصلاح عبارة عن تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه، وتعديل تكوين المنظمات الاقتصادية في المجتمع وتغيير طبيعة السياسات الاقتصادية, وأسلوب اتخاذ القرار(اسماعيل،2019، 17).

وتتمثل أهم أهداف الإصلاح باعتباره وسيلة وليس غاية بالآتي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بإنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي والدخل الحقيقي، من خلال معالجة الفجوات والاختلالات ذات الطبيعة المالية والنقدية والسعرية.
2- الكفاءة في استخدام الموارد، وحسن الأداء الاقتصادي، ومن ثم زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية.
3- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على وفق أولويات التنمية المحلية، في اطار تحسين المناخ الاستثماري وتحفيز الاستثمار طويل الأجل من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ورفع عوائد الاستثمار من خلال إزالة معوقات البيئة الإنتاجية، وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاعات الثلاثة (العام والخاص والمشترك)، لزيادة قدراتها على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغير باستمرار(محمد و جزيرة,2016, 40).
4- تحقيق التوازن المرغوب في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى، والعمل على تحسين كفاءة الإنتاج والاستهلاك من خلال زيادة الاعتماد على المنافسة في السوق. العمل على تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات الدولة في الأسواق الخارجية.
5- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توطين معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية، واخراج الدولة من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الانتعاش الاقتصادي، وضمان تحقيق التوزيع العادل للدخل القومي بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. فضلاً عن تحسين مستوى الخدمات

العامة المقدمة للجمهور وإعادة بناء مرافق خدمات عامة تخضع للمساءلة وتستجيب لحاجات المواطنين.

تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني، لغرض زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة. وتفكيك بعض مؤسسات القطاع العام وخصخصت الإصلاح الاقتصادي في العراق في ضوء الرؤية الحكومية الورقة البيضاء أنموذجا

6- ها، نظراً لعجز الدولة عن إدارتها بكفاءة لصالح الطبقة المتوسطة في المجتمع.

يمكن تصنيف سياسات الاصلاح الاقتصادي إلى ما يأتي:

1- السياسات الأصولية: وهي تلك السياسات والإجراءات التي يفرضها كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين، على الدول التي تلجأ إليهما لطلب العون والمساعدة، مقابل تسهيل عملية الحصول على التمويل وإعادة جدولة الديون. تتجسد الأصول الفكرية لهذه السياسات في المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية التي ترى بأن التضخم ظاهرة نقدية (قدي,2003, 271).

وتعرف سياسات و برامج الإصلاح الاقتصادي التي يتبناها الصندوق والبنك الدوليين، بأنها مجموعة الإجراءات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والمقترح تطبيقها في الدول النامية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها والتحول نحو اقتصاد السوق (المقبلي,2012 ,56). وتسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وقد تبنى الصندوق والبنك الدوليين هذه الآراء والأفكار في مواجهة مشكلة عدم التوازن الاقتصادي في الدول النامية، وخاصة الأقل نمواً وتوزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسستين في إطار المهمات الوظيفية لكل منهما، اذ أهتم صندوق النقد الدولي بأفكار التثبيت الاقتصادي وإجراءاته في الدول النامية، في حين اختص البنك الدولي بآراء التغيير الهيكلي وإجراءاته في الاقتصاديات المذكورة (النجفي,2002, 15).

ويتميز هذا النوع من الإصلاحات، في أنها تسعى إلى إلغاء أو تحجيم دور الدولة الاقتصادي، وخصخصة مؤسسات القطاع العام، دون مراعاة الآثار الاجتماعية التي تنعكس على الأفراد، والانفتاح التجاري لاقتصاد الدولية المعنية أمام التأثيرات الخارجية ودمجها بالسوق العالمية واحتكاراتها، وجعل الدولة ووظيفتها الاجتماعية خاضعة لإدارة السوق والاقتصاد وإلى إعادة جدولة الديون على وفق رغبة الدول والبنوك الدائنة وتقليصها (محمد,2017, 276).

2- السياسات الغير أصولية: هي تلك السياسات التي تم تطبيقها في دول أمريكا اللاتينية وعلى وجه الخصوص في البرازيل والأرجنتين، وهذه السياسات غير مدعومة من قبل الصندوق والبنك الدوليين ولا تخضع لمشروطيتها، تستمد هذه السياسات إطارها الفكري بدرجة كبيرة من الأفكار الاقتصادية للمدرسة البنيوية، وتتضمن السياسات إجراءات وتدابير من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن العوامل التي أسهمت في تبني بعض الدول للسياسات غير الأصولية هي الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات الأصولية وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية. والاختلاف كذلك في تفسير ظاهرة التضخم وكيفية معالجته، وأن أنصار هذه السياسات لا يتفقون مع أنصار السياسات الأصولية في كون التضخم ظاهرة نقدية ويرجعون سبب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية إلى مشاكل واختلالات هيكلية في اقتصاداتها، وهو ما يعني أن اللجوء للسياسات الأصولية خطوة غير مجدية، لكونها وصفات تبنى على سلامة آليات السوق وهو ما يتباين مع حقيقة هذه الأسواق وهذا يعرقل الاستثمار ويعمل على تخفيض الإنتاج فضلاً عن الآثار الاجتماعية الناجمة عنها (المقبلي,2012, 56).

3- السياسات الذاتية: وهي النمط الأخر من سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه بعض الدول النامية، وتختلف هذه السياسات من دولة إلى أخرى، كما أنها لا تركز على إطار فكري معين، كما هو الحال بالنسبة للسياسات الأصولية والغير أصولية، لكون الدولة التي تتبنى هذا النوع من السياسات هي من يتولى وضع هذه السياسات بما يتلاءم مع ظروفها، وغالباً ما تكون هذه السياسات غير مدعومة بموارد الصندوق والبنك الدوليين، لذا تصنف هذه السياسات ضمن السياسات غير الأصولية، وتعد الصين خير مثال للدول التي تبنت تطبيق مثل هذه السياسات(قدي،2003، 272).

ويتميز هذا النوع من السياسات بكونها تنطلق من مبدأ تثبيت مالي للميزانية ولميزان المدفوعات وإعادة الهيكلة للقطاعات المصرفية والمالية والإنتاجية وليس بشكل دفعة واحدة وإنما بالتدريج زمنياً وقطاعياً. ومحاولة التوفيق بين الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبين تحريك السوق وتنشيط القطاع الخاص بالتزامن مع الانفتاح على السوق الخارجية، ولا تؤدي هذه الإصلاحات لعملية إعادة الجدولة، وإنما تترك خيارات متعددة ومفتوحة بشأن ادوار الدولة وقطاعها العام، كما تخلق حالة من التنافس ما بين القطاع الخاص والعام والمحلي المختلط أو التعاوني أو الأهلي (غير الحكومي وغير الخاص) في النشاط الاقتصادي (محمد،2017، 277).

المبحث الثاني
ايجابيات وسلبيات الورقة البيضاء

أولا: برنامج الإصلاح وفقا للورقة البيضاء:

يدعي كاتبوا الورقة الأبيض أنها تقدم مجموعة من الإصلاحات والسياسات التي يعترف بأنها ستتطلب إجراءات قاسية ومريرة لمعالجة المأزق المالي والبنيوي في العراق، تتضمن الورقة عددًا من الإصلاحات المقترحة، من خلال إدخال تغييرات في وزارة المالية لزيادة السيطرة على السياسات المالية والضريبية، وإلى إصلاح القطاعات الاقتصادية وتحسين إدارة الدولة المختلة، فضلا عن إعادة بناء البنية التحتية المتداعية وتقديم الخدمات الأساسية. لكن من بين جميع السياسات المقترحة، هناك عاملان محددان في إصلاح النظام هما: كيفية التعامل مع القطاع العام المتضخم وغير المنتج الذي يستنزف ميزانية العراق عامًا بعد عام ويحول العراق إلى دولة فقيرة من العالم الثالث على الرغم من مواردها الغنية، وكيفية وضع حد لاعتماد العراق على عائدات النفط والبدء في خلق اقتصاد منتج يعتمد في المقام الأول على القطاع الخاص.

تبدأ الورقة البيضاء بتحديد خلفية المشكلة الاقتصادية في العراق والتي لخصتها بما يلي (خلية الطوارئ للإصلاح المالي، 2020: 10-20):

1. توسيع دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع خاصة رواتب الموظفين والمتقاعدين التي نمت بنسبة 400% خلال المدة 2004 – 2020، على حساب الانفاق على البنى التحتية وبناء رأس المال الثابت فى البلاد. وأدى هذا الوضع الى قطاع خاص مضمحل وسوق عمل تميل الى التوظيف العام والى الاستمرار المفرط في الاعتماد على عائدات النفط.
2. الدور الريعى للدولة: أدى التوسع الريعى للدولة الى تشويه الاقتصاد والمجتمع خاصة فى قطاعات الماء والكهرباء والبطاقة التموينية اذ تقدم الدولة هذه الخدمات بشكل مجاني او شبه مجانى، اذ ان هذا النظام مصمم منذ عام 1991 على أساس تخصيص حصة لكل اسرة عراقية بناء على عدد افرادها بغض النظر عن معدل دخل الفرد مما أضاف تكاليف اقتصادية أكبر بكثير من التكاليف المباشرة التي تقدر بنحو 2.4 ترليون دينار سنويا. كما ان تملك الدولة شبه الكامل لقطاعى الماء والكهرباء وتأثيرها المفرط فى السيطرة على المدخلات والمخرجات بما في ذلك تحديد الأسعار وتقديم الدعم يفرض أعباء ضخمة على الحكومة لتمويل هذه الخدمات دون استرداد تكاليفها. حيث يكلف دعم الكهرباء لوحده 10 ترليون دينار سنويا.
3. الضغوطات السكانية الناجمة عن ارتفاع معدل النمو السكاني الذي سيرفع عدد سكان العراق الى 50 مليون نسمة عام 2030، وارتفاع عدد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة الى نحو 66%، وهو ما سيؤدي الى إضافات كبيرة في القوى العاملة حيث سيدخل نحو 5 ملايين شخص الى سوق العمل خلال المدة 2020 – 2030.
4. جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط وهو ما أدى الى ان تمثل نفقات الرواتب للموظفين والمتقاعدين نسبة 122% من عائدات النفط العراقية عام 2020، وهذا الوضع أدى الى اتساع عجز الموازنة وزيادة الدين الحكومى الداخلى والخارجى.
5. ضعف المؤسسات المالية فى العراق المتمثلة بغياب السياسات والأنظمة لإدارة الإيرادات الى جانب الاعتماد على التعاملات الورقية في عملية احتساب الموازنة. فضلا عن افتقاد العراق الى نظام إدارة المعلومات المالية المتكامل الذي يربط الكترونيا بين جميع وحدات الانفاق الحكومية إضافة الى حساب الخزينة الموحد الذي يجمع كل الحسابات الحكومية في حساب خزينة واحد، وهذا يعني افتقار الحكومة للسيطرة على كامل البيانات والمعلومات المتعلقة بمصادرها المالية وارصدتها النقدية المختلفة

وقد حددت (الورقة البيضاء) الإصلاحات بالمحاور التالية (خلية الطوارئ للإصلاح المالي، 2020: 49-97):

المحور الأول: تحقيق الاستقرار المالي المستدام ومنح فرصة لتحقيق الإصلاحات الهيكلية الأخرى وذلك من خلال اتباع الاجراءات الآتية:

1- تقليص عجز الموازنة الاولية من 20% إلى 3% من الناتج المحلى الاجمالى وتخفيض نسبة نفقات الرواتب من 25% إلى 12.5%.
2- تحصيل اجور الكهرباء من كافة المستخدمين ووفقا لسعر الوقود الحقيقى فى الأسواق العالمية.
3- تفعيل برنامج استرداد الاموال المنهوبة والمسروقة.
4- زيادة ايرادات الجمارك والضرائب.
5- إصلاح صندوق التقاعد وإيقاف تمويله من الموازنة تدريجيا.
6- إصلاح انظمة الإدارة المالية.
7- دراسة سعر الصرف الحالي للدولار مقابل الدينار

المحور الثاني: تحقيق اصلاحات اقتصادية استراتيجية وتوفير فرص عمل مستدامة من خلال الاجراءات الآتية:

1- تأهيل النظام المصرفى من خلال تطوير المصارف الأهلية واصلاح المصارف الحكومية وادخال (النظام المصرفى الأساسى) فى مصرفى الرافدين والرشيد وتفعيله.
2- تسريع وتيرة تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية.

3-فتح أسواق تخصصية مثل سوق السلع وسوق تداول العملات.

4-تفعيل القطاعات المحركة للاقتصاد كالزراعة والنفط والغاز.

5-تحقيق زيادة فعلية في مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل صندوق دعم القطاع الخاص وتبسيط الإجراءات.

6-توفير فرص عمل في القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7-تبني استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب، تربط مخرجات التعليم بالحاجة المستقبلية لسوق العمل.

المحور الثالث: تحسين البنى التحتية الأساسية، ومن أبرز الاجراءات التي جاء بها هذا المحور ما يأتي:

1-زيادة فاعلية الاداء لمختلف مفاصل منظومة الطاقة الكهربائية فى العراق.

2-تطوير البنى التحتية الرقمية، عبر ادخال التكنولوجيا المتطورة (الجيل الرابع) بداية العام المقبل، والتحضير لإدخال تقنية (الجيل الخامس).

3-تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع النقل بما يحقق زيادة التمويل لمشاريع البنى التحتية فيه عبر التوجه نحو جذب الاستثمارات، وبناء الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

4-تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة في العراق.

المحور الرابع: توفير الخدمات الأساسية وحماية الشرائح الهشة اثناء عملية الإصلاح وبعدها ومن أهم توجهات هذا المحور ما يأتي:

1-توفير المياه الصالحة للشرب والري واستكمال شبكات الصرف الصحي.

2-الشروع ببناء 1,000 مدرسة جديدة ضمن مدة خطة الإصلاح.

3-إعادة رسم نظام الحماية الاجتماعية بشكل كامل، وتوحيد أنواع الدعم المختلفة.

4-تأسيس نظام تقاعدي موحد ومستدام ماليا لكافة العراقيين العاملين بالقطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط.

5-استكمال مشروع قانون الضمان الصحي وتطبيقه، بما يضمن توفت الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين كافة.

المحور الخامس: تطوير الحوكمة والنظم القانونية لتمكين المؤسسات والأفراد من تطبيق الإصلاحات ومن أبرز توجهات هذا المحور:

1- مراجعة وتعديل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية.
2- التعاون مع منظمات التحقيق الجنائية للحد من المبالغ الكبيرة التي يجري تهريبها خارج العراق.
3- إدخال نظام الحوكمة الإلكترونية في مجال التعاقد الحكومي وجباية الضرائب والجمارك.
4- إكمال مشروع مركز المعلومات الوطنى لأتمتة عملية تقديم الخدمة للمواطنين لاسيما إجراءات الحصول على الجنسية والجوازات والتقاعد والضمان الاجتماعى.
5- تطبيق قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية والتخلص التدريجي من المعاملات الورقية.

وكان من المفترض أن يتم لاحقا إطلاق خطة تنفيذ تفصيلية تشمل الإجراءات المطلوبة والجهات المعنية بالتنفيذ والجداول الزمنية وآليات متابعة تطبيق الورقة البيضاء وهو الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن.

ثانيا: إيجابيات الورقة البيضاء:

هناك إيجابيات عديدة للورقة البيضاء إذا ما تم تنفيذها بالشكل الصحيح ستعمل على زيادة إيرادات الدولة وإصلاح بعض القطاعات الهامة وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وأهمها:

1. اعترفت الحكومة العراقية ولأول مرة بخطأ الاعتماد على النفط بشكل أساسى لرفد موازنة البلد، ووضعت حلولاً للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المهمة مثل الصناعة والزراعة والسياحة والجمارك والمنافذ الحدودية وكذلك اعترافها بأهمية دور القطاع الخاص العراقي وضرورة دعمه بشكل كبير لأخذ دوره المطلوب.

2. ترشيد قطاع المالية العامة من خلال ضغط النفقات العامة وتعظيم الإيرادات العامة وتخفيض عجز الموازنة العامة لكن ليس بالنسبة التي ذكرتها الورقة ولا بالمدة المحددة فيها وهي تخفيض العجز من 20% الى 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث سنوات القادمة.

3. اصلاح نظام التقاعد وإيقاف تمويله من الموازنة العامة بشكل تدريجي وحصر الدفع بالصندوق فقط مع المحافظة على مساهمة الدولة ومراجعة تلك المساهمة، وضمان شمول كافة العاملين في القطاعات العام والخاص والمختلط والتعاوني بتغطية الاستحقاقات التقاعدية بما يتيح الانتقال السهل من عمل لآخر.

4.تفعيل برنامج استرداد الأموال المهربة والمسروقة.

5.زيادة إيرادات الجمارك والضرائب بتحسين الإدارة والتحصيل.

6. اعادة هيكلة الدين الحكومي المحلي.

7.اصلاح المصارف الحكومية ومعالجة مستوى رساميلها، وتطوير المصارف الاهلية، وتسريع وتيرة الخدمات المصرفية الالكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتفعيل نظام التأمين على الودائع من اجل تعزيز ثقة المودعين بالقطاع المصرفي الخاص.

8.زيادة السقوف التأمينية من اجل تمكين شركات التأمين من تغطية المشاريع الكبيرة.

9.تمويل مشاريع القطاع الخاص من خلال انشاء صندوق مدعوم من الجهات الحكومية والمصارف الخاصة وتخصيص جزء من المنح الخارجية.

10.تسديد المستحقات المتأخرة منذ عام 2014 لمقاولي المشاريع الحكومية والفلاحين والمستثمرين في انتاج وبيع الكهرباء، وأية مستحقات أخرى للقطاع الخاص المحلي.

ثالثا: سلبيات الورقة البيضاء:

احتوت الورقة البيضاء على عدد من السلبيات أهمها:

1- الكلفة الاجتماعية الباهظة التي تترتب على تطبيق إصلاحات الورقة البيضاء والتي يتحملها الفقراء وذوي الدخل المحدود من خلال:

أ. تخفيض فاتورة الأجور والرواتب من 25% من الناتج المحلي الإجمالي الى 12.5% خلال ثلاث سنوات.

ب. اعادة هيكلة سلم الرواتب العامة من خلال إيقاف عمليات التوظيف والاستبدال الجديدة في القطاع العام.

ج. تطبيق ضريبة الدخل على مخصصات الموظفين والحوافز والعلاوات وغيرها وهو أمر سيخفض من القدرة الشرائية للطبقة التي تحرك السوق وهي طبقة الموظفين.

د. تخفيض اجمالي الدعم الحكومي من 13% من الناتج المحلي الإجمالي الى 5% خلال ثلاث سنوات والذي يمتد من أجور الكهرباء والوقود الى الغاء البطاقة التموينية واقتصارها على المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية بعد تنقيدها. وهو ما يعني في النهاية ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء والمواد الغذائية ومن ثم ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العراقي.

هـ. رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي: إن الطبقة الفقيرة عادةً ما تكون أكثر عرضة للآثار السلبية للصدمات الخارجية مقارنةً بالطبقة الغنية، فالأزمات المالية تؤثر على دخل الفقراء من خلال ارتفاع معدلات التضخم، فعادةً ما يحتفظ الفقراء بأموالهم في صورة نقدية وبالتالي فإن إتباع سياسة تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود التي يمتلكونها، بالإضافة إلى انخفاض الأجور الحقيقية لهم الأمر الذي يزيد من وضع الفقراء سوءاً. كما إن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤثر على الطبقة الفقيرة من خلال تأثيره على مستوى الأسعار ، حيث أن هذه السياسة لن تؤدي فقط إلى زيادة أسعار الواردات التي تؤثر على الفقراء بشكل أكبر- خاصة إذا كانت السلع المستوردة سلع ضرورية مثل الدواء والسلع الغذائية – بل ستكون أيضاً مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية وذلك إما بسبب كون الصناعات المحلية تعتمد في عملية الانتاج على موارد مستوردة أو بسبب قيام التجار أنفسهم برفع الأسعار المحلية تماشياً مع الارتفاع الحادث في أسعار السلع المستوردة وفي النهاية تكون الأسر الفقيرة هي المتضررة وهو ما حصل فعلا في العراق والذي انعكس سلبيا على الطبقة الفقيرة وحتى المتوسطة في العراق بعد ان رفعت الحكومة سعر صرف الدولار بنسبة 23% في مواجهة الدينار العراقي .

2- أهملت الورقة لبيضاء اهم المشكلات الاقتصادية التي تحول دون تنمية الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالفساد وهو ما يعبر عنه بالمرتبة المتأخرة للعراق في مؤشر مدركات الفساد اذ يقع في المرتبة 168 من أصل 180 دولة. يعد الفساد أحد أهم مشاكل التنمية المستدامة، فالفساد يقوّض الثقة العامة في الحكومة والشركات الخاصة، ويسبب الظلم، ويقلّل من كفاءة العمليات المختلفة، كما ويعيق القدرة على الاحتفاظ بموظفين ذوي جودة عالية، ويعيق جذب الاستثمارات، ويسبب هدر الموارد والأموال. ويؤثر الفساد الواسع الانتشار في العراق على تأخير التنمية وتشويه الهيكل الاقتصادي وهدر الموارد وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساو وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الأصول وسوء الإنفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ للثروة بين الأغنياء والفقراء (المرسومي، 2021).

3-عدم توافر أبعاد زمنية للورقة البيضاء: إن وضع أي برنامج اقتصادي وفق شروطه هو أن يتم تحديد أبعاده الزمنية أي مراحل التنفيذ والجهات المسؤولة عنه، وإذا لم تتوافر هذه البديهية في البرنامج الحكومي الاقتصادي، فهي إعلان أولي لعدم نجاحه.

4-عدم وجود آليات لتحقيق الأهداف المرسومة: اذ لم توضح الورقة آليات العمل لتحقيق أهدافها وخير مثال على ذلك كيف سيتم تقليص العجز في الموازنة العامة من 20% إلى 3%؟

5-غياب المشاركة الجماهيرية في صياغتها: أي برنامج إصلاح يتطلب ضمان المشاركة الجماهيرية، لكن بالنسبة للشعب العراقي هناك اتساع في فجوة الثقة مع الحكومات والشعب، الأمر الذي يجعل من الصعب تنفيذ أي خطوات إصلاحية جريئة على حساب الشعب، وأي برنامج يعني المساس بالمواطن سوف يواجه رفض قاطع أولا من السياسيين والأحزاب ومن الجمهور ثانيا.

6-غياب بعض المفاصل الاقتصادية المهمة: اذ لم تشر الورقة إلى ملف الدين العام وكيفية مواجهته، ولا سيما الدين الخارجي والاقتراض الخارجي، كما لم تتضمن الورقة مبالغ واضحة ورسمية للدين العام. كما لم تتبنى الورقة البيضاء اعتماد إستراتيجية لإصلاح

الموازنة العامة من خلال السعي بتحويلها من موازنة بنود إلى موازنة برامج وأداء.

7-لم تتطرق الورقة الى المحاصصة الطائفية التي تم على أساسها اشغال المناصب العامة والتي أدت الى تراجع الأداء في المؤسسات العامة وتدني كفاءتها وقدراتها التنافسية.

8- تخلو الورقة من معالجة ظاهرة الرواتب المزدوجة، والعراق هو الدولة الوحيدة في العالم التي لا تعرف عدد موظفيها، ولا يوجد في العالم دولة تعطي رواتب لموظفين لا تعرف عددهم إلا العراق بسبب وجود فساد كبير في قضية رواتب الموظفين.

9-قيام وزارة المالية بتطبيق برنامج لخفض الدعم المالي للشركات المملوكة للدولة بنسبة ٣٠% سنويا ولغاية عام ٢٠٢٤ لتكون جميع الشركات المملوكة للدولة ممولة ذاتيا تماما. ويتم تصنيف الشركات بين ناجحة يتم خصخصتها كليا او جزئيا او تحويلها الى شركات مساهمة مختلطة، ومتعثرة يتم اعادة هيكلتها لتحويلها الى شركات ناجحة، وفاشلة يتم تصفيتها، والغريب في الورقة هو دعوتها الى خصخصة الشركات العامة الناجحة التي ترفد الموازنة العامة بموارد جديدة.

اذ أن الخصخصة ستؤدي الى تسريح عدد كبير من العاملين في المؤسسات العامة التي يتم تخصيصها مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة المرتفعة أصلا، فضلا عن الاثار السلبية للخصخصة على العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لأنها تؤدي الى التخلي عن حماية الطبقات الفقيرة.

10-لم تعط الورقة البيضاء أهمية تذكر لمشكلة غسيل الأموال التي تبلغ حوالي 12 مليار دولار سنويا، معظمه يتم تهريبه الى دول الجوار العربية وغير العربية.

المبحث الثالث
تقييم تطبيق خطوات الإصلاح حسب الورقة البيضاء في موازنة عام 2021

أولا: تخفيض سعر صرف الدينار العراقي:

اول خطوات الإصلاح التي كانت من ضمن إصلاحات الورقة البيضاء والذي تم ادراجه ضمن موازنة عام 2021 هو تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من (118) دينار لكل دولار الى (145) دينار لكل دولار، وقد كانت مبررات هذا التغيير كما يأتي (وزارة المالية(أ)، 2022: 5-6):

1- ان ارتفاع سعر صرف الدينار امام الدولار قابله انخفاض أسعار الصرف لشركائه التجاريين (خاصة تركيا وإيران)، مما يعني أن السلع والمنتجات العراقية انخفضت تنافسيتها بشكل كبير امام السلع الأجنبية.
2- أدى ارتفاع قيمة الدينار العراقي الى زيادة كبيرة في الاستيرادات مما جعلها تهيمن على السوق العراقية.
3- الارتفاع الكبير في حجم الصادرات الإيرانية والتركية الى العراق والتي تزامنت مع الانخفاض الهائل لعملة البلدين بشكل كبير مقابل الدينار العراقي، وان تلك الزيادة في صادرات البلدين جاءت على حساب القطاع الزراعي العراقي الذي يوفر (20%) من فرص العمل، وحيث يعيش ثلث السكان في المناطق الريفية.
4- انخفاض احتياطيات العملة الأجنبية الداعمة للدينار العراقي بشكل كبير، وذلك من (67.9) مليار دولار في كانون الأول 2019، الى (54) مليار دولار في كانون الأول 2020.

أما منافع تخفيض سعر العملة حسب رؤية الحكومة فتتلخص بالآتي (وزارة المالية (ب)، 26،2022-28):

1- زيادة إيرادات الحكومة النفطية بنسبة (23%).
2- سمح التخفيض للحكومة في عام 2021 بالاستجابة للالتزامات المتزايدة تجاه المواطنين في مجال الرواتب والرواتب التقاعدية والضمان الاجتماعي والسلع والخدمات الأساسية.
3- في عام 2022 وما بعده سيعظم من منافع الارتفاع المتوقع في أسعار النفط والذي سيزيد من تخصيص الأموال لمشاريع الاعمار والتنمية في البلد.
4- تقوية ميزان المدفوعات للبلد والذي زاد من احتياطيات البلد ب 8 مليار دولار أو ما يعادل (15%) بنهاية عام 2021، وكما سيسهم في رفع الاحتياطيات مستقبلا مما سيوفر للبلد عنصر قوة في حال انخفاض أسعار النفط.
5- يتفق صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الأجنبية ان التخفيض سيقوي الوضع المالي الدولي للعراق.
6- زاد التخفيض من القدرة التنافسية للقطاع الخاص العراقي مقابل الاستيرادات الأجنبية الرخيصة الثمن، حيث يميل اتجاه الاستيرادات نحو الانخفاض مع انتعاش الأنشطة الاقتصادية بعد جائحة كورونا.

غير أن بيانات الميزانية الفعلية لعام 2021 تشير الى أن قيمة الإيرادات غير النفطية بلغت (12.5) ترليون دينار وبنسبة بلغت (11%) من اجمالي الإيرادات، وهذه النسبة تعد مقبولة قياسا بالسنوات السابقة ولكن عند طرح الإيرادات التحويلية الناجمة عن بيع حقوق السحب الخاصة فان الإيرادات تنخفض الى (7.5) ترليون فتصبح نسبتها الى اجمالي الإيرادات (7%) فقط وكما موضح في جدول رقم (1)، علما أن نسبة الإيرادات غير النفطية في موازنة عام

2019 بلغت (6.6%) أي أن الورقة البيضاء لم تستطع رفع نسبة الإيرادات غير النفطية الى اجمالي الإيرادات، وبالتالي فشلها في تحقيق اصلاح في المالية العامة.

جدول (1)
الإيرادات العامة للدولة حسب التصنيف الاقتصادي في نهاية عام 2021 (ترليون دينار عراقي)

نوع الإيرادات	اسم الحساب	المبلغ
ا- الإيرادات الجارية	الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	95.270
	الضرائب على الدخول والثروات	3.525
	الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	1.283
	الرسوم	1.137
	حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	1.513
	الإيرادات التحويلية	4.990
	إيرادات أخرى	1.561
مجموع الإيرادات الجارية		109.010
2 - الإيرادات الرأسمالية		0.071
اجمالي الإيرادات		109.081

المصدر: وزارة المالية. حساب الدولة لغاية كانون الأول 2021 للموازنة الاتحادية، متوافر على موقع وزارة المالية:
http://www.mof.gov.iq/pages/MainMOF.aspx

فضلا عن أن تغيير سعر الصرف أسهم بارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي بشكل كبير فقد ارتفع معدل التضخم لشهر كانون الأول 2021 ليصل الى (6.4) مقارنة ب (0.6%) لنفس الشهر من العام 2020، وبنسبة ارتفاع تجاوزت 966% (الجهاز المركزي للإحصاء، 2022)، وهذا يعني ارتفاعا كبيرا في أسعار المواد خصوصا الغذائية منها التي تجاوز الارتفاع في بعضها نسبة (50%) فضلا عن الارتفاع الكبير في أسعار العقارات، كما أن ارتفاع معدل التضخم يعني ضمنا انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن.

ثانيا: تطوير القطاعات الاقتصادية في موازنة عام 2021:

لم تتطرق موازنة الحكومة لعام 2021 الى تطوير القطاعات السلعية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي اذ بقيت نسبتهما في الموازنة منخفضة جدا كما هو الحال في السنوات السابقة، اذ بلغت موازنة القطاع الزراعي (310.8) مليون دينار عراقي وشكلت ما نسبته (0.18%) من اجمالي الموازنة في حين بلغت موازنة قطاع الصناعة (1173.4) مليون دينار عراقي وشكلت ما نسبته (0.71%) أي أن ميزانية القطاعين معا لم تتجاوز (1%) من اجمالي الموازنة العامة (جريدة الوقائع العراقية، 2021).

رغم أن الورقة البيضاء طالبت بإصلاح القطاع المالي من خلال ضغط النفقات العامة الا أن موازنة عام 2021 جاءت بنفقات مالية كبيرة وصلت الى (164) ترليون دينار تقريبا، اذ سجل الانفاق العام نموا قدره (23.3%) مقارنة بموازنة عام 2019، فضلا عن استمرار ارتفاع النفقات العسكرية رغم انتهاء معارك تحرير الأرض من تنظيم داعش الارهابي اذ شكلت النفقات العسكرية ما نسبته (16%) من اجمالي النفقات العامة (جريدة الوقائع العراقية، 2021).

وقد تضمنت الموازنة خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي وبمبلغ يقدر بحوالي (47) ترليون دينار، وهذا على خلاف ما جاء في محاور الورقة البيضاء التي تنص على إعادة هيكلة الدين العام الداخلي، فضلا عن مخالفة ذلك لقانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 الذي يحظر الإقراض المالي للحكومة.

ان عملية الإصلاح بطبيعتها تتطلب وضع حلول خاصة لحماية الشرائح الفقيرة اثناء تطبيقها، كما يشير الى ذلك المحور الرابع من الورقة البيضاء الذي ركز على توفير الخدمات الأساسية وترشيد وتوجيه الرعاية الاجتماعية لمستحقيها الفعليين سيما الشرائح الأكثر فقراً والتي تعاني النقص في الخدمات الأساسية ويشمل ذلك أولا:

توفير المياه الصالحة للشرب والزراعة واستكمال شبكات الصرف الصحي، وثانيا: إعادة رسم نظام الحماية الاجتماعية بشكل كامل وتوحيد أنواع الدعم المختلفة وايصالها لمستحقيها، وثالثا: إصلاح نظام التقاعد. ورابعا: تنفيذ خطة بناء المدارس بما يقلل النقص الكبير في اعداد المدارس وفك الدوام المزدوج، ولم يتم تنفيذ أي من هذه الحلول التي تضمنتها الورقة البيضاء خصوصا بعد تخفيض سعر الصرف والذي أدى الى آثار سلبية عديدة خصوصا على طبقة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

باستثناء الربع الأول من عام 2021 الذي انخفضت فيه مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار بسبب عدم الاستقرار المالي المرتبط بتأخر المصادقة على موازنة 2021 واحتمال عدم الموافقة على تغيير سعر صرف الدينار، فقد سجلت مبيعات البنك المركزي العراقي نحو 10.355 مليار دولار خلال الربع الثاني من عام 2021 وهو اعلى من مستواه خلال تلك المدة من عام 2020 والتي بلغت 7.072 مليار دولار واقل من ما كان في عام 2019 والتي وصلت الى 12.082 مليار دولار غير ان مبيعات البنك المركزي خلال شهر حزيران 2021 سجلت ارتفاعا كبيرا اذ بلغت 4.796 مليار دولار وهو الاعلى بالمقارنة مع حزيران 2019 و 2020 اذ بلغ 3,278 و 2.599 مليار دولار على التوالي كما ارتفعت مبيعات البنك المركزي العراقي الى 4.711 مليار دولار في شهر آب عام 2021 مقارنة بنحو 3.362 مليار دولار في آب 2020 مؤشر على فشل سياسية تخفيض سعر صرف الدينار العراقي في الحد من تهريب الدولار الى الخارج وفي تقليص قائمة الاستيرادات ومن ثم فشلها في حماية المنتج المحلي ودعم القطاع الخاص الوطني الذي زادت معاناته نتيجة لارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المستوردة (المرسومي، 2022).

من هنا نستنتج أن الاجراء الوحيد الذي تم تنفيذه من الورقة البيضاء في موازنة عام 2021 التي يفترض أن تكون السنة الأولى لتنفيذ الورقة هو تخفيض سعر الصرف، في حين لم يكن هناك أي أثر لباقي الاجراءات الاصلاحية وبذلك تفقد الورقة البيضاء السنة الأولى من عمرها دون تنفيذ أغلب اصلاحاتها.

الاستنتاجات

1- توصلت الدراسة الى أنه يمكن اعتبار الورقة نقطة البدء فى اصلاح الاقتصاد العراقى وتعديل العديد من النقاط فى هذه الورقة بما يتناسب وطبيعة الاقتصاد العراقي وحجم التحديات التى يواجهها وأبرزها الفساد الاداري وغياب الاستقرار الأمني والسياسى.
2- لا يمكن احداث تغيير فى الاقتصاد العراقى دون تغيير منظومة إدارة السياسة الاقتصادية للبلاد، من منظومة حزبية لتبادل المنافع إلى نظام تحفيز اقتصادي يديره متخصصون بعيداً عن مصالح الأحزاب السياسية.
3- تضمنت الورقة البيضاء عوامل ايجابية عديدة وتعد هذه نقطة ضوء في عتمة استمرت لفترة طويلة من عدم التخطيط السليم وعدم الوعى بحجم المشكلة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي من قبل الطبقة السياسية.
4- هناك العديد من السلبيات اذ لم تقدم الورقة البيضاء معالجات مجدية بما يتعلق بكيفيات مكافحة الفساد.
5- لا توجد محددات زمنية للتنفيذ في الورقة البيضاء وهذا امر مهم جدا فى أي وثيقة اصلاح.
6- لم تتضمن موازنة عام 2021 وهي الموازنة الأولى التي كان من المفترض ان تطبق بها إجراءات الورقة البيضاء للإصلاح سوى تعديل سعر صرف الدينار العراقي الذي جاء اجراء وحيد دون ان تسانده إجراءات أخرى تحد من آثاره السلبية على الطبقات الهشة.

التوصيات

1- هناك أمر مهم يجب على القائمين على الادارة الاقتصادية للبلاد تحديده وهو ماهية النظام الاقتصادي الذي يسير عليه البلد، لان الاقتصاد العراقي حاليا يفتقد لهوية واضحة، حيث لم يكتمل الانتقال من الاقتصاد المركزي الاشتراكى إلى الاقتصاد الحر وبالتالي تحديد نوعية برامج الإصلاح الاقتصادي.
2- تشكيل مجلس أعلى للإصلاح الاقتصادي من الخبراء والباحثين المتميزين فى مجالهم دون النظر الى أي محددات طائفية أو دينية أو عرقية عند اختيار هؤلاء، ومنح المجلس صلاحيات عليا من أجل وضع خطط هادفة لإصلاح الاقتصاد العراقي تكون ملزمة للجميع وتتم متابعتها دوريا وتذليل العقبات التي تقف أمام تنفيذها.
3- بما أن أسعار النفط تجاوزت حاجز المائة دولار فمن الأفضل تشكيل صندوق خاص توضع فيه نسبة معينة من الصادرات النفطية تخصص للإصلاح الاقتصادي والمشاريع الاستراتيجية التى يتم تنفيذها فى ضوء برامج الاصلاح.
4- على الحكومة القيام بإجراءات صارمة لمكافحة الفساد والتهرب الضريبى من قبل الشرائح الاجتماعية القادرة على دفعها من أجل رفع نسبة مساهمة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة، إذ شكلت هذ النسبة في العراق عام 2019 حوالي 10.8%، مقارنة مع المغرب (86.2%)، ومصر 74.3 % ، ولبنان 83.8 % ، والأردن 64.4% ، والإمارات البلد النفطي 51.6% ، وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020.

المصادر

إسماعيل، علي سيد (2019). الدروس المستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي المعتمدة على صندوق النقد الدولي- المفاهيم، النتائج والدروس، القاهرة، دار التعليم الجامعي.

جريدة الوقائع العراقية (2021). قانون رقم 23 لسنة 2021 الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021، العدد 4625، بغداد.

خلية الطوارئ للإصلاح المالي (2020). الورقة البيضاء، التقرير النهائي، بغداد.

ديوب، محمد معن (2006). المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (2)، العدد (28).

عبد العزيز، أكرم (2002). الإصلاح المالي بين صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بغداد، بيت الحكمة.

غيدان، جليل كامل، وحطيمان، هيثم حسون (2016). التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 21.

قدي، عبد المجيد (2003). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد، محمد عبد الله شاهين (2017). سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، عمان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

المرسومي، د. نبيل جعفر (2021). التقييم الاقتصادي للورقة البيضاء، ورقة عمل تم تقديمها في مؤتمر مستقبل السياسات الاقتصادية في العراق الذي نظمه مركز المعلومة مع مركز التضامن العمالي، بغداد.

المقبلي، محمد علي (2012). سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، ط1، عمان، دار غيدان للنشر والتوزيع.

النجفي، سالم توفيق (2002). سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط1، بغداد، بيت الحكمة.

وزارة المالية (أ) (2022). الثمن الاقتصادي لسياسة الدينار القوي، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.mof.gov.iq/Pages/MOFBannerHeadlineDetail.aspx?BannerNewsID=1084#

وزارة المالية (ب) (2022). تغيير سعر صرف الدينار العراقي في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.mof.gov.iq/Pages/MOFBannerHeadlineDetail.aspx?BannerNewsID=1084#

Audrey, Doerr (1971). The Role of White Papers. In: Doern, G.B. and Peter Aucoin. The Structures of Policy-making in Canada. Toronto, MacMillan, pp. 179-203.

Chapin, Henry and Denis Deneau (1978). Citizen involvement in Public Policy-making: Access and the Policy-making Process. Ottawa, Canadian Council on Social Development.

Corporate Finance Institute CFI (2020). White Paper. Available at: https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/other/white-paper/

Doerr, Audrey(1981). The Machinery of Government. Toronto, Methuen.

Graham, Gordon .(2010) How to Pick the Perfect Flavor for Your Next White Paper .The White Paper Guy .